



PROVISIONAL

A/34/FV.55  
6 November 1979

ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سليم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٢٨ ] ( تابع ) :

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية د ولاية لمناهضة الفصل العنصرى في

الألعاب الرياضية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ؛

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza  
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( A/34/22 و Add.1 ) ؛( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية

(A/34/36)

السيد تشارلز ( هايتي ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدى الرئيس ، بينما آخذ الكلمة

لأول مرة أمام هذه الجمعية فى هذه الدورة ، اسمحوا لى ان أقدم لكم تهانئى الحارة بمناسبة انتخاباتكم لرئاسة هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد بلادى يقدر الطريقة الذكية والماهرة التى أدتتم بها أعمالنا حتى الآن .

ان جمهورية هايتي ، بلدى ، تعلق أهمية كبرى على سياسة الفصل العنصرى التى يتبعها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، هذه السياسة مما لاشك فيه هى المشكلة العصبية لضمير افريقيا ان لم تكن للبشرية قاطبة . ان حكومة جنوب افريقيا تدوس القيم الأساسية للمدنية الحالية القائمة على مبادئ الحرية والمساواة والعدل ، وتقوم بخرقها بصفة آلية . واليوم ، فان نظام الفصل العنصرى تعتبره جميع شعوب العالم رمزا للظلم الفادح .

وبسبب العنف الذى ينطوى عليه الفصل العنصرى وآثاره الضارة بالنسبة الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فان الفصل العنصرى منذ مايقرب من ثلاثة عقود كان هو الشغل الشاغل بالنسبة الى الامم المتحدة ، التى كرست نفسها للقضاء عليه نهائيا . ولهذا ، فان مناقشة هذا المام تسمح لنا بفرصة لتقييم الحالة كى نقرر الطرق والوسائل التى تمكّن الامم المتحدة من القيام بمسؤولياتها ازاء الشعب الحقيقى لجنوب افريقيا الذى يريز تحت نير نظام شرس لا تتصوره الانسانية . ان الأمر يتعلق بانعاش شعب كامل واعطائه حقوقه الجوهرية التى لا تقبل التصرف . والذى يجب ان تعود اليه حقوقه الأبدية .

ان الاجماع المستمر الذى عبّر به المجتمع الدولى فى رفضه لنظام الفصل العنصرى الشرير

الذى يعتبره جريمة ضد الانسانية يمكننا من أن نعتقد أنه يمكن لنا أن نتخلص من هذه الآفة دون صعوبات جمّة لنصل الى مجتمع تحكمه مبادئ القانون والقيم الانسانية .

الا أن الصورة التي رسمتها لنا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها السنوى لا تبعث على التفاؤل . ان الحالة فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى للنظام العنصرى لجنوب افريقيا بعيدة عن التحسن بل انها تزداد سوءاً من يوم الى آخر . ان المعلومات التي لدينا تظهر أن القمع قد تكثف بقدر تزايد المقاومة لهذا القمع . ان التعذيب ، والأحكام التي تصدر بمقتضى قوانين تعسفية ، وتقتيل ومذابح النساء والأطفال الأبرياء كل هذه من الأدوات التي يلجأ اليها نظام جنوب افريقيا ضد معارضيه ومناوئي الفصل العنصرى . ان انشاء مايسمى بدولة فنلندا يبرهن على أن حكومة جنوب افريقيا تعتزم الذهاب الى نهاية المطاف في سياستها ، التي لا ترحم ، بالنسبة الى اقامة البانتوستانات ، والتي تهدف الى جعل الأفارقة السود أجنب في بلدهم ، ودون أن نتحدث عن اعتداءات جنوب افريقيا على البلدان الأفريقية المجاورة فقد كانت الضحية الأخيرة لهذه الاعتداءات هي جمهورية أنغولا الشعبية وذلك منذ مايقرب من أسبوع أو يكاد .

ان كل هذا يظهر أن النظام العنصرى لبريتوريا عاقد العزم على تجاهل قرارات الامم المتحدة بشأن جميع مظاهر سياسة الفصل العنصرى بادئا من العلاقات الدبلوماسية ، والتجارية ، والمالية ، والرياضية الى التعاون العسكرى والنووى وغير ذلك من أشكال التعاون . وبهذه الأعمال فان بريتوريا تظهر بكل وضوح أنها لا تنوى التخلي عن سياستها العنصرية وانها سوف تواصل وتدعم نظام الهيمنة والاستغلال لشعب جنوب افريقيا طالما كانت لديها الوسائل لعمل ذلك .

وبعد ذلك ، فإن السؤال الذي يجب أن نوجهه لأنفسنا هو: كيف تمكنت جنوب افريقيا بفرد لها من أن تتحدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ؟ انه ليس من الصعب الاجابة عن هذا السؤال ، ان يمكننا فوراً ان نقول ان جنوب افريقيا لم تخف احتقارها للأمم المتحدة ولمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . ولا يهمننا كثيراً ان تتحدى جنوب افريقيا الأمم المتحدة .

ان المشكلة الحقيقية تكمن في أن جنوب افريقيا لم تكن أبداً وحدها أو منعزلة ، كما تقضي بذلك قرارات الأمم المتحدة . ان جنوب افريقيا تعتمد - في اطار هذه الجمعية - على مساعدتين وحلفاء أمناء لها ، يقدمون لها العون ، ويرسمون لها الطرق التي تستطيع بها ان تقاوم الضغوط الدولية من ناحية ، وحركات التحرير الوطنية من ناحية أخرى . ورغم انهم أقلية ، الا ان شركاء الفصل العنصرى قد بدوا وكأنهم أقوى من الأغلبية ، وبعملهم هذا استطاعوا ان يعرقلوا كل قرارات الامم المتحدة الخاصة بجنوب افريقيا سواء الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، التي تهدف الى وضع حد للفصل العنصرى ، وهو اثر من آثار الاستعمار في الجنوب الافريقي . ان هذه الأعمال تجرى في الأمم المتحدة عن طريق استعمال حق الفيتو للحيلولة دون اتخاذ عقوبات ضد نظام الفصل العنصرى حتى بعد الاعتراف بقيامه بارتكاب جرائم ضد البشرية . وكذلك عن طريق مساعدة حلفاء هذا النظام لجنوب افريقيا نفسها اقتصادياً وتكنولوجياً ، عن طريق القروض والاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا ولاسيما في ميدان التسلح والصناعات العسكرية ، والبحث النووى للأغراض العسكرية .

وهناك علاقة مباشرة بين هذه الاستثمارات الأجنبية وبين ابقاء شعب جنوب افريقيا تحت هيمنة العنصريين البيض . أولاً ، لأن هذه الاستثمارات تمكن الشركات عبر الوطنية من تحقيق ارباح طائلة بفضل اليد العاملة الرخيصة المتاحة . ثانياً ، انها تمكن نظام بريتوريا من أن يخصص قسماً كبيراً متزايداً من الانتاج الوطني للميزانية العسكرية .

أما فيما يتعلق بحظر امدادها بالأسلحة ، فاننا نعلم أن مجلس الأمن قد اعتمد ذلك بعد ان كانت الدول الغربية الأعضاء في هذا المجلس على علم بأن جنوب افريقيا تستطيع ان تسد حاجتها من الاسلحة بوسائلها الخاصة . ورغم ذلك فان هذه الدول قد اغتنمت أقل نقطة ضعف في هذا القرار لكي ترسل الى جنوب افريقيا المواد التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية .

ان تعاون هذه الدول في البرنامج النووي لجنوب افريقيا قد أدى اخيرا الى تفجير قنبلة نووية ، وقد علمت افريقيا كلها بهذا النبأ بكل انزعاج . ان الدول الغربية يمكن ان تواصل انكار مثل هذا الدعم المتواصل وذلك للابقاء على نظام الفصل العنصرى رغم ان هناك أدلة واضحة تثبت مشاركة هذه الدول .

اننا لا نريد ان ندين أحدا هنا ، ولكننا نود ان نناشد ضمائر هذه الدول مرة أخرى - ان كانت لها ضمائر - كي نتمكن سويا من وضع حد نهائي لهذه الظاهرة الأليمة وهي الفصل العنصرى لتستطيع البشرية ان تبني مستقبلا زاهرا لكل أعضائها .

وأخيرا نامل ان تكون توصيات وقرارات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى المقدمة الى هذه الجمعية - مع الدعم الجماعي الحقيقي لها - كفيلة بتحقيق الأهداف النبيلة التي تهدف اليها . ان جمهورية هايتي من جانبها - بالنسبة الى النضال ضد الفصل العنصرى - وطبقا لتقاليدنا التاريخية سوف تقدم دعما المطلق للبرنامج الموصى به .

السيد لودفيكوسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أكثر من ثلاثين عاما والمشكلة الخاصة بالفصل العنصرى موضوع مناقشات دقيقة في الأمم المتحدة وفي عدد من المنظمات والمؤتمرات الدولية الأخرى . ان المجتمع الدولي قد ندد بالفصل العنصرى باعتباره أبغض صورة للعنصرية والتمييز العنصرى ، وكذهب عنصرى يتنافى مع مبادئ وصيثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان الأساسية .

ان الامم المتحدة لم تدن فقط ذلك النظام الوحشي للتفرقة العنصرية ، ولم تصفه كجريمة ضد الانسانية فحسب ، بل طالبت ، بالحاح مرارا وتكرارا ، نظام جنوب افريقيا بازالة الفصل العنصرى والسماح للأغلبية الافريقية بالتمتع بحقوقها الانسانية الأساسية . ومع ذلك فان هذا النظام العنصرى في بريتوريا قد تجاهل قرارات الأمم المتحدة . ان الأحداث التي وقعت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة ، قد دلت مرة أخرى على ان نظام بريتوريا لا يعتزم ان يغير شيئا من سياسته ، بل يبذل قصارى جهده لدعم النظام البشع للفصل العنصرى على حساب سكان جنوب افريقيا . وخلال السنة الماضية ، فان الوضع في جنوب افريقيا مازال يثير القلق في الأمم المتحدة . وكما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فان نظام جنوب افريقيا العنصرى لم

يغير من موقفه ، بل على العكس فانه قد عزز من اجراءات القمع ضد المناهضين له ، وأوضح مثال لذلك اعدام سولومون مهلنجو رغم النداءات المتكررة ومطالبة المجتمع الدولي ، الذي حرم اعدام المناضلين من أجل الحرية . ان جنوب افريقيا قد مضت في سياستها الخاصة "بالبانانتوستانات" باعلان غير شرعي لما يدعى باستقلال فندا . وعلاوة على ذلك ، فان الأعمال الوحشية العدوانية ، ضد الدول المجاورة وبخاصة انغولا وزامبيا و اباداة السكان الأبرياء ، دليل على وحشية هذا النظام السائد في جنوب افريقيا .

ان المعلومات الأخيرة التي تسربت عن انفجار نووي في جنوب افريقيا كشفت عن خطر اكبر وواسع النطاق . وقد سبق لوفد بلادي أن اشار مرارا الى أن امتلاك نظام بريتوريا لهذا السلاح سوف يخلق تهديدا مباشرا لأمم الدول الافريقية ، ويصعد عدم الاستقرار والتوتر في جنوب افريقيا ، كما يكثف التهديد النووي على مستوى عالمي .

مادنا نحتفل الآن بالسنة الدولية للطفل ، فانه من الأهمية بمكان أن نولي اهتماما خاصا بمصير الأطفال المقهورين بواسطة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وانه لما له دلالة في هذا الصدد الندوة الدولية التي عقدت في باريس في حزيران / يونيو الماضي حول الأطفال في ظل الفصل العنصري . وقد انتهت الندوة الى أن الأطفال في جنوب افريقيا محرومون في كل أنشطة الصحة والتعليم والعلاقات الأسرية والاجتماعية من حقوقهم الطبيعي في البقاء ، الى جانب ذلك فان الأطفال السود معرضون لعنف نظام الفصل العنصري الظالم ، وان مئات منهم سجنوا وعذبوا بـ ١٠٠ وقتلوا . انه لمن المحزن ان نعلم أن حوالي ٦٥ ألف طفل أفريقي تتراوح أعمارهم بين عشر وخميس عشرة سنة يعملون في مزارع يملكها البيض . وغالبا ما يجبر هؤلاء الأطفال على العمل على الرغم منهم . وهناك أدلة على أنهم قاسوا من تعذيب وحشي أدى بعضهم الى الوفاة أو الى اصابتهم بعاهات مستديمة .

ان وفد بلادي مقتنع بأنه من العيب والسذاجة أن ننتظر تحولا تدريجيا لنظام الفصل العنصري . وكما اشار بحق مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة الذي عقد مؤخرا في هافانا .

ان افريقيا الجنوبية باعتبارها وحدة واحدة تشكل مسرح عمليات فريدا يعتبر الفصل العنصري في افريقيا الموضوع الرئيسي الاستراتيجي فيه . ولا يمكن أن تتحقق الحرية أو السلام أو الأمن أو التقدم في الجنوب الافريقي ما لم يزل نظام الفصل العنصري القائم على التمييز العنصري الرسمي والاستغلال والقهر وتحل محلها دولة ديمقراطية تتمشي سياستها مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة (مؤتمر عدم الانحياز / المؤتمر ٣٠ / الوثيقة ١٠ / تنقيح ٣٠ / الفقرة ٧٨ ) .

ان تعزيز القوة المعنوية والتدابير الايجابية التي يتخذها المجتمع الدولي ينبغي ممارسته

بإيجابية لا جبار نظام جنوب افريقيا على وضع حد لمظالمه . وينبغي اتخاذ خطوات فعالة قبل فوات الأوان لتصفية النظام غير الانساني للفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . ان مسؤوليتنا في هذا الصدد أكبر من أى وقت مضى . وعلى الجمعية العامة أن تقوم بكل ما يمكنها القيام به من أجل احراز تقدم حقيقي لتغيير مصير الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

يعلم الجميع ان نظام الفصل العنصرى يستطيع أن يقوم بجرائمه بسبب القاعدة الاقتصادية القوية التي يستند اليها . ان الوضع القائم حاليا في جنوب افريقيا وناميبيا يعطي فرصة طيبة للأقلية البيضاء وللشركات عبر الوطنية لاستغلال الموارد الطبيعية للأقاليم المحتلة والحصول على أكبر فائدة ممكنة . ولم يعد سرا أن المصالح الاقتصادية والعسكرية وغيرها لبعض الدول الغربية يخدمها بقاء الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وإطالة الاحتلال غير المشروع من قبل جنوب افريقيا لناميبيا . ولهذا فان هذا النظام العنصرى يلقي المساعدة باستمرار وتدعمه تلك الدول للحفاظ على مصالحها الاقتصادية من خلال عدد كبير من المؤسسات عبر الوطنية . وهكذا فان هذه الدول تساهم بنصيب وافر في خرق حقوق الانسان ، حيث تستغل الغالبية العظمى من الناس كمصدر عمالة رخيص . بالإضافة الى المصادر الطبيعية فان اصلاح الأراضي وتسميدها قاصران على البيض فقط بينما السكان الأصليون مضطرون للمعاناة في المعتقلات أو المعازل .

ان الوضع القائم لا يمكن تغييره الا بتدابير قد أشير اليها في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الشأن . وان بولندا تؤيد أيضا المطلب العادل للدول الأفريقية لتطبيق العقوبات الالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ضد نظام جنوب افريقيا . ان تطبيق هذه التدابير يتطلب ارادة سياسية مصممة من قبل كل الدول الأعضاء للعمل بحزم ضد نظام الفصل العنصرى . وانه لما له أهمية كبرى في هذا الصدد الحاجة الى ادراك متزايد وفهم للطبيعة الحقيقية للفصل العنصرى في الرأى العام في الدول التي تقدم تأييدا اقتصاديا وعسكريا الى النظام العنصرى . وان هذا الادراك لأمر الزامى بالنسبة الى الدول بمقتضى أحكام اعلان الأمم المتحدة بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلام الذى اعتمده الجمعية العامة في الماضى والذى ينص ضمن اموراخرى على أن :

” على كل دولة أن تحبط كل مظاهر وممارسات الاستعمار وكذلك العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وعلى العكس من ذلك عليها أن تشجع حق الشعوب في تقرير المصير وحقوق الانسان الاخرى والحريات الأساسية ” . ( القرار ٣٣ / ٧٣ ، الفقرة ٧٠ ) .

ان شعب بولندا ادراكا منه لتجربته التاريخية القاسية ، يشعر بعطف خاص تجاه الشعب المقهور الذي يناضل ضد الاستعمار والتمييز العنصري . ولهذا يريد أن يؤكد من جديد تضامن بولندا الكامل وتأييده للكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا المقهور .

ويود وقد بلاى قبل أن ينهي كلمته أن يهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودها التي لا تكل لتشجيع وتعزيز القيام بعمل دولي منسق لمكافحة ظاهرة الفصل العنصري المهينة . وفي رأينا أن النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة كما وردت في تقريرها الجديدة بالنظر اليها بأهمية أكبر وتأييد من قبل الجمعية العامة . ونحن مازلنا على يقين من أن العمل المثمر الذي قامت به اللجنة الخاصة تحت الرئاسة الجديدة لسعادة السفير كلارك سوف تمضي بقوة .

السيد محمد جاسم سمحان (الامارات العربية المتحدة) : اسمحو لي أن أُعبر عن تقدير وفد بلادى وامتتانه للجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، لايضاح مخاطر الفصل العنصرى ، ليس في جنوب افريقيا فحسب بل وفي مناطق أخرى من العالم . أن مناقشة هذا البند في الجلسات العامة لهو د ليل كبير على مدى الاهتمام الذى يوليه المجتمع الدولى لهذا الموضوع .

وان مشاركة دولة الامارات العربية المتحدة في هذا الاهتمام العميق لاينبع من مجرد التزامها الكامل بقضية العدالة والحرية في العالم فقط وانما أيضا بسبب الظروف السائدة في بعض بلدان العالم التي لايمكن أن تحتلمها الكرامة الانسانية .

لقد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات التي تدبين الفصل العنصرى وتطالب بوضع حد له . وهناك اتفاق في الآراء بأن ممارسة الفصل تمثل وصمة عار في ضمير الانسانية ، وتعد انتهاكا لمبادئ المساواة والعدالة التي يقوم على أساسها وجود البشرية المتحضرة . ومن العجيب أن يستمر هذا النظام البغيض في هذه المسيرة التاريخية للعالم التي تعتمد على توطيد أسس العدالة وعلى ازالة شوائب الظلم وامتهان الكرامة الانسانية .

لقد طرأت خلال العقود الماضية ، تغييرات كبيرة على القيم والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الانسانية . ان هذه التغييرات قد ركزت على روح التعاون والوحدة .

وان الهدف المشترك هو تحرير الانسان من القمع والاضطهاد والاستغلال ، لأننا نعتقد أن الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستقلال الوطني ، هي الموضوعات الاساسية للتاريخ المعاصر ، وهي تشكل العناصر الأساسية للعالم المعاصر وللعلاقات الدولية .

ومع ذلك فانه رغم التطور ، يجب علينا أن نواجه جميعا الطغيان العنصرى في جنوب افريقيا . ان هذا الطغيان يعتمد على الغريزة البدائية والمواقف الشنيعة والبربرية التي كانت سائدة فسي الماضي . ان مستوى الاضطهاد الذى يمارسه نظام جنوب افريقيا يزداد كلما ازداد الكفاح ضد هذا النظام . ان المذابح التي تكررت في هذه المنطقة ، انما تذكر بالعديد من الأشخاص الذين فقدوا حياتهم نتيجة للكفاح ضد هذا النظام . ان السؤال الذى يجب أن نطرحه هو ما يلي :

" كيف يجوز لهذا النظام الذى يمثل وصمة عار في جبين البشرية المتحضرة أن يستمر

في البقاء ؟ " .

ان هذا النظام العنصرى في بريتوريا يرفل في رفاهيته لايمانه بأن الدول التي بامكانها أن تمارس عليه ضغوطا ليست مستعدة للتخلي عن مصالحها الاقتصادية التي تكمن وراء بقاءه ، لذلك فالمجتمع الدولي له الحق أن يسأل لماذا تتبع بعض الدول هذه السياسة بالرغم من الادانة العالمية لمثل هذا الاستغلال البشع ، ولماذا تواصل هذه الدول تعاونها الاقتصادي والسياسي والنووى مع جنوب افريقيا ، وبديهي أن يلقي هذا النظام تأييدا ودعما من نظام عنصرى آخر ألا وهو " اسرائيل " والوثيقة A/34/22/Add.1 - S/13596/Add.1 المؤرخة في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ توضح ذلك وتفنينا عن الخوض في تفاصيله .

ان وفد بلادى لازال يعتقد بأن الفصل العنصرى هو السبب الرئيسى للموقف السياسى المتدهور في افريقيا الجنوبية وهو موقف يشكل خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين . ولزاما علينا أن نؤيد الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، في كفاحه العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال وفي ظل الظروف السائدة فان على مجلس الأمن بوجه خاص أن يتخذ تدابير فعالة لمواجهة التحدى الذى تفرضه السياسات اللانسانية للفصل العنصرى ، والعنصرية المؤسسية في جنوب افريقيا ، وبذلك فقط يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته الرئيسية المعهود بها اليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . كما يتعين على الدول التي تقدم العون والدعم لجنوب افريقيا أن تعيد النظر في سياستها تجاه هذا النظام .

ان نضال شعب جنوب افريقيا من أجل التحرير سوف ينتصر لا محالة لأن قضيته قضية عدل وحق ، ولا يمكن لأى مجموعة من الناس بمفردها ولا لأى عرق مهما كان متميزا أو قويا أن يظل السى الأبد متمتعا باغتصاب الحقوق الثابتة للآخرين . ومهما كثفت جنوب افريقيا من اعمال القمع للجماهير المناضلة في ناميبيا وجنوب افريقيا فانها لن تمنع هذه الشعوب من حصولها على الاستقلال .

وفي ختام كلمتي أود أن أؤكد موقف بلادى التي تؤيد نضال الشعوب في افريقيا الجنوبية . وكما فعلنا في الماضي ، فان دولة الامارات العربية المتحدة لن تتوانى عن تقديم العون الضرورى للشعب المضطهد في جنوب افريقيا وناميبيا ، وزمبابوى ، وذلك وفاء للمبادئ السامية والأهداف النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان القضاء النهائي على العنصرية والتمييز العنصري والقضاء على مخلفات النظام الاستعماري أولا وقبل كل شيء في الجنوب الافريقي من اكثر المشاكل الحاحا في الوقت الحالي . ان حل هذه المشاكل يعتبر عملا أساسيا لا وليك الذين يعملون من أجل تقدم البشرية ولأجل اقامة نظام اجتماعي اكثر عدالة .

ومن الواضح ان الدول الامبريالية الكبرى لن تتخلى عن موقفها بالنسبة للبقية الباقية من نظمها الاستعمارية وعلينا ان نقاومها أولا وقبل كل شيء في نظام جنوب افريقيا . ان الامم المتحدة تقوم بمجهودات متزايدة من أجل تنفيذ مقاطعة تامة لنظام الفصل العنصري والقضاء عليه قضاء مبرما . ولكن مما يسبب قلقا كبيرا لحكومة المجر انه بينما تقوم الامم المتحدة بكل ما في وسعها من أجل الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، فان الارهاب الشرس هناك مازال قائما ، مشكلا بذلك حالة خطيرة توشك على الانفجار في ذلك الجزء من القارة الافريقية . ان دراسة دقيقة لتقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري تظهر الأسباب الواضحة والخلفيات التاريخية لهذه الحالة . ان هذه الدراسة توضح انه بدعم الدول الرأسمالية الكبرى ، فان النظام العنصري في جنوب افريقيا تمكن من اقامة أكبر ترسانة للأسلحة في افريقيا ، وأقوى جيش للمرتزقة فيها ، وتطوير قدراتها على انتاج الأسلحة النووية .

أود الآن أن أتناول بالحديث بيان رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يوم ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ في هذه القاعة . لقد قال من بين أمور أخرى انه منذ سنوات فدان النظام العنصري الافريقي بمساعدة بعض القوى الغربية يعدّ لادخال الأسلحة النووية في القارة الافريقية ، وفي شهر آب / اغسطس ١٩٧٧ ظهر جليا ان جنوب افريقيا تحطت لتجربة نووية في صحراء كالا هاري بناميبيا ، وهو الاقليم الوحيد الذي يقع تحت الرقابة المباشرة وفي نطاق سلطة الأمم المتحدة . وبذلت جهود لاسماع أصوات احتجاج الأفرقة ، ولكن لم يتخذ أى عمل ملموس من قبل معاونيهم الغربيين لوضع حد لجميع أشكال التعامل النووي مع جنوب افريقيا . والآن فان الجمعية العامة طالبت الأمين العام للأمم المتحدة ليتحرى عما اذا كانت جنوب افريقيا قد قامت فعلا بتفجير نووي .

ان السفير كلارك من نيجيريا قد شرح هذا بوضوح قائلا :

” كما نعلم حينئذ كما نعلم الآن ، ان الهدف الأساسي من حصول نظام جنوب افريقيا على القدرة النووية هو تهديد افريقيا ومساومتها ، ذلك انها تعارض السياسة اللانسانية للفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا . ونحن نؤكد انه بالرغم من انكار جنوب افريقيا وحلفائها الغربيين - فان استراتيجيتها الشيطانية وبرنامجهما النووى لا يمكن ان يتم الا بالمساعدة والتعاون الذى تعصّل عليه من بعض القوى الغربية . . . ”

(A/34/PV.47, page 7)

هذه الحقائق تظهر للجميع لماذا وكيف تمكن نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا من استخدام الوسائل الارهابية للابقاء على حكمه الذى يقوم على اضطهاد واستغلال الأقلية السوداء في افريقيا . وليس من المبالغ فيه ان نقول ان جمهورية جنوب افريقيا هي في الواقع معسكر تركيز للسكان الأصليين .

ومن المؤسف للغاية انه رغم السياسة البغيضة للنظام العنصرى وانتهاكه الواضح لحقوق الانسان ، فان القوى الامبريالية تؤيد بكل قواها هذا النظام . تلك القوى التي غالباً ما تدعى دافعاً عن حقوق الانسان ، تبقى على علاقاتها الوثيقة مع هذا النظام العنصرى ، منتهكة بذلك قرارات ومقررات الأمم المتحدة وميثاقها .

ان جمهورية المجر الشعبية تقف بحزم في كل محفل ضد جميع أشكال العنصرية وبصفة خاصة الفصل العنصرى . ومن حيث موقفنا المبدئى ، فان حكومة المجر تشارك بشكل فعال في النضال الدولى لوضع حد للبقية الباقية من آثار الاستعمار وجميع أشكال التفرقة العنصرية .

ان حكومة المجر والرأى العام فيها كانا يقفان دائماً الى جانب الشعوب الافريقية وفيها في نضالها البطولى ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية . ان حكومة المجر طبقاً للسياسة الخارجية المناهضة للامبريالية والاستعمار التي تنتهجها ، وفي اطار امكانياتها ، تقدم مساعدات مالية ومعنوية لجميع الشعوب ولحركات التحرير التي تحارب ضد الاستعمار والعنصرية والاعتداء الأجنبي . وتجاوباً مع قرارات الأمم المتحدة ، فان حكومة المجر تعترف بحق الشعوب المناهضة من أجل استقلالها والتحرر من القمع الاستعمارى والأجنبي في اللجوء الى استخدام جميع الوسائل التي لديها بما في ذلك النضال المسلح اذا لزم الأمر .

وكعضو أساسي في اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصري فان جمهورية المجر الشعبية قد صدقت على جميع المعاهدات الدولية التي ترمي الى المساواة في الحقوق المدنية ووضع حد للتفرقة بين المواطنين على أساس من العنصر أو النوع أو الجنسية وغير ذلك في جميع مجالات الحياة ، وهي الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الخاصة بحظر ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية والاتفاقية الدولية حول وضع حد لجميع أشكال التفرقة العنصرية والاتفاقية حول القضاء ومعاينة جريمة الفصل العنصري .

ان حكومة المجر احترمت دائما وستستمر في احترامها لقرارات وتوصيات الامم المتحدة بتطبيق عقوبات اقتصادية وديبلوماسية وغيرها ضد النظم العنصرية في الجنوب الافريقي .

السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) : لقد

ادركت منظمة الامم المتحدة منذ انشائها الطابع المأسوي لسياسة الفصل العنصري التي دأب على انتهاكها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا وهكذا حظيت هذه المسألة بمناقشات مستفيضة وأصبحت منذ سنة ١٩٥٢ تدرج بصورة رسمية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . انه لمن دواعي الأسف والأسى ان يشهد القرن العشرين ممارسات لا أخلاقية تطبق على شعب جنوب افريقيا بحيث نحرمه من أبسط حقوقه المشروعة في الوقت الذي تمكن فيه الانسان من تحقيق المعجزات في مختلف الميادين ووصل الى قمة التقدم العلمي والتقني وسخره لرفاهيته وازدهاره .

ان نظام بريتوريا الذي قام على أسس عنصرية وسن قوانين وتشريعات تفرق بين الأجناس بسبب اللون والأصل والعرق ، بحيث تتمكن الأقلية البيضاء التي لا تتجاوز نسبتها ٢٠ في المائة من عدد السكان ، من فرض سيطرتها على السكان الأفارقة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة ، مازال يتحدى ارادة المجتمع الدولي ضاربا بعرض الحائط كل القيم الانسانية ومخالفا لميثاق منظمة الامم المتحدة الذي يعبر عن آمال وطموحات البشرية .

ان ما يجرى في جنوب القارة الافريقية من انتهاك لأبسط المبادئ الأساسية لحقوق الانسان في الاعتراف بآدميته ، لوصمة عار في جبين الانسانية ، ان نجد ان حقوق الشعب الافريقي تنتهك كل يوم على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي ، ويتعرض الى أشنع أنواع الظلم والاضطهاد والاستغلال ، ففي جنوب افريقيا يشكل الوطنيون أكثر من ٧٥ في المائة من السكان يعيشون بصفة دائمة فـسـيـ البانتوستانات ، وعلى مساحات لا تتعدى ١٣ في المائة من المجموع الكلي لمساحة أرض جنوب افريقيا . في حين يعيش البيض على مساحة ٨٧ في المائة من الأرض ، تنتج ٩٧ في المائة من الدخل . وقد خلقت كل هذه التناقضات جوا فير طبيعي ، يضطر فيه الافريقي الى الهجرة طلبا للعمل في المناجم والمزارع والصناعات التي يملكها البيض ، يعامل فيها الافريقي كأجير ويستغل كيد عاملة رخيصة ، وينكر عليه حقه في التمتع بخيرات أرضه ، وهكذا يعيش صاحب الأرض فرييا عنها ، بينما يتحكم الأبيض كيفما يشاء بها محققا التفوق على الافريقي ، من التمتع بمركز السيد الى ازدياد دخله السنوى ، وارتفاع مستوى معيشته .

ان الممارسات التي تستغل فيها الأقلية البيضاء الأكثرية وسن القوانين الجائرة بما يحقق رفاذية الأقلية البيضاء ، واستغلال الموارد الطبيعية والطاقة البشرية للوطنيين ، واعطائها الصفة القانونية لتعد انتهاكا صارخا لكل ما عرفته البشرية من قيم ومبادئ . وتشكل وثائق اللجنة الخاصة لمناهضة الأبارتايد اداة صريحة لسياسة الفصل العنصرى لنظام بريتوريا والدول المتحالفة معه ، والتي لولا المساعدات التي تقدمها له ، لما تمكن من الاستمرار في تحديه للارادة الدولية ، وكحليف لها ترتبط مصالحها بوجوده ، فانها تمده بكافة أنواع المساعدات العسكرية والسياسية والاقتصادية . ورغم جهود الأمم المتحدة لعزل هذا النظام العنصرى البغيض ومقاطعته ، فان الاحصائيات تدل على ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الدول الغربية ونظام بريتوريا . وتلعب الشركات المتعددة الأطراف دورا هاما في تدعيم اقتصاد جنوب افريقيا ، واستنزاف الموارد الطبيعية للملاد . ساهمت الأمم المتحدة بقدر وافر من التنديد بسياسة العنصرية البغيضة وكشف أساليبها ، واتخذت مناقشات الجمعية العامة لهذا الموضوع منعطفا ايجابيا في الدورة السابعة عشرة عند مناقشة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وكان لمناقشات الأمم المتحدة لهذا القضية آثارها لتنوير الرأى العام العالمي بالسياسة العنصرية البغيضة لجنوب افريقيا ، وأسهمت بفعالية في التنويه

يكفاح الشعب الافريقي في نضاله البطولي العادل ورفضه للممارسات اللاأخلاقية التي تمارس ضده ، واتخذت عدة مبادرات لرفض هذه السياسة منها اقرار الاتفاقية الدولية لمعاقبة مرتكبي جرائم الأبارتايد ودعوتها في الدورة التاسعة والعشرين حركات تحرير جنوب افريقيا المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية ، وهما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، الى الاشتراك بصفة مراقبين في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة بشأن الفصل العنصرى ، ورفضها في الدورة ذاتها وثائق تفويض ممثلي جنوب افريقيا ، ثم مناقشة هذا البند مباشرة في الجلسات العامة منذ الدورة الواحدة والثلاثين . كل ذلك له آثار ايجابية في مساندة النضال ضد الفصل العنصرى . وفي سنة ١٩٧٧ أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار ( ٤١٨ ) حول فرض حظر الأسلحة على جنوب افريقيا ، ويأتي هذا الحظر استجابة لرغبة طالما عبرت عنها المنظمة الدولية في مداولاتها ، ولاشك ان القرار له أهمية بالغة على الجهود التي تبذل لعزل النظام العنصرى ، وبداية الطريق لاجراءات أخرى تطبيقا لنص المادة السابعة من الميثاق ، وأن التطبيق الحرفي له سيحقق نتائج ايجابية للحد من طغيان النظام العنصرى الفاشي الذى يصرف الأموال الباهظة على اقتناء الأسلحة وزيادة القدرة العسكرية . وفي هذا المجال يشير تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في الوثيقة (A/34/23) الجزء الخامس ، الى ان الانفاق العسكرى لجنوب افريقيا قد ارتفع بمعدل قياسي حيث سيصل في الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ الى ٢ بليون راند ، وهو مبلغ يمثل سدس الميزانية العامة لجنوب افريقيا خلال نفس الفترة .

لقد تنبه المجتمع الدولي الى خطورة الطريق الذى يسلكه نظام جنوب افريقيا في ميدان التسليح ، وخاصة في مجال تطوير قدرته النووية ، حيث أكد الخبراء المشتركون في ندوة الأمم المتحدة بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، التي عقدت بلندن في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، ان بإمكان جنوب افريقيا أن تنتج سلاحا نوويا متطورا بدرجة معقولة ، وقد أصبح ما توقعه الخبراء فسي حكم المؤكد حيث أفادت وسائل الاعلام بأن جنوب افريقيا قد قامت مؤخرا بتفجير نووى . ولاشك ان هذا الأمر ، اذا تأكد ، سيشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين وستكون نتاجه وخيمة على الشعب الافريقي في جنوب افريقيا ودول المواجهة خاصة وعلى افريقيا والعالم بصورة عامة .  
وهنا لا يفوتنا الا أن نشير الى حقيقة معروفة لدى الجميع وهي أن نظام بريتوريا ما كان ليصل

الى ما وصل اليه في المجال النووى لولا المساعدة التقنية التي يتلقاها من الدول الغربية ، وبالتالى فان الدول التي تقدم المساعدة التقنية والمادية لجنوب افريقيا في هذا المجال تتحمل المسؤولية المباشرة عن هذه التطورات التي من شأنها تهديد الأمن الدولي ، والمساهمة في تكريس سيطرة نظم الأقلية العنصرية على شعوب جنوب افريقيا .

لقد عبرت الأمم المتحدة مرارا عن طريق الأمين العام بأن الوضع في الجنوب الافريقي يزداد خطورة على السلم في المنطقة وفي العالم أجمع ، وقد عبر أخيرا الأمين العام عن تشاؤمه من سياسة الفصل العنصرى في تقريره عن اعمال المنظمة في الوثيقة رقم (A/34/1) حينما أورد وأقتبس :

” ينبغي أن يتمثل هدفنا في تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للجنوب الافريقي في مجموعه بيد انه لن يتم تحقيق هذا طالما استمرت مشكلة الفصل العنصرى . ويتمثل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الأمم المتحدة وكافة شعوب المنطقة في الضرورة المطلقة لتغيير الحالة العنصرية القائمة في الجنوب الافريقي كيما يتسنى للرجال والنساء من مختلف الأجناس أن يتعايشوا ويمارسوا حقوقهم على قدم المساواة ” . (A/34/1 ، فقرة ٢ ص ٨) .

في الوقت الذي أجمع فيه الرأي العام العالمي على اداة التعاون مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، فان تعاوننا وثيقا ومتزايدا ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة بين نظام بريتوريا العنصرى والكيان الصهيونى العنصرى فى فلسطين المحتلة ، وأوجه التشابه والتطابق بين النظامين لا يخفى على أحد وقد أكد ذلك قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذى أكد أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وطبيعى أن التعاون بينهما ، فكلاهما قام على طرد السكان الأصليين من أراضيهم وعلى أسس عنصرية وقوانين تشريعية تفرق بين المهاجرين وسكان البلاد الأصليين ، ويمارسون سياسة القمع والارهاب ضد السكان فى محاولة يائسة لطمس كفاهما ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تعداه الى مهاجمة الدول المجاورة للنظامين بدعوى ملاحقة المناضلين الشرفاء وخبر دليل على تلك الممارسات الاعتداءية الأخيرة على أنه ولا من قبل هذا النظام العنصرى والذى أدب من قبل مجلس الأمن ، رغم تحفظ أمريكا وفرنسا وبريطانيا ، الأمر الذى يوضح موقفهم من مسألة العنصرية ومسمى ارتباطهم وتحالفهم الوثيق فى النظم العنصرية . وتعوى وثائق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وخاصة الوثيقة رقم (A/34/22/Add.1) التى تحوى على معلومات وافية عن التعاون والتحالف بين هذين النظامين .

أخيرا ، أود ان أعبر عن تقديرنا للمجهودات التى تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السفير كلارك ، الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الشقيقة والى الجهود القيمة التى تبذلها لجنة العمل الخاصة بالفصل العنصرى التى نأمل لها مزيدا من التقدم والنجاح فى سبيل هذه القضية الانسانية .

أخيرا ، أود ان أعبر عن تقديرنا للمجهودات التى تبذلها لجنة العمل الخاصة بالفصل العنصرى التى نأمل لها مزيدا من التقدم والنجاح فى سبيل هذه القضية الانسانية . ومثلما عبرت الأمم المتحدة عن قلقها تجاه سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا فانه لا يفوتني أن أنوه بالمؤتمرات الدولية الأخرى التى عقدت فى هذا المجال للتضامن مع الشعب الافريقى منها المؤتمر الدولى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وجنوب افريقيا الذى عقد فى شهر كانون الثانى /يناير ١٩٧٩ بدبلن والمؤتمر الخاص بمناهضة الفصل العنصرى الذى انعقد بجاماىكا خلال شهر أيار/مايو ١٩٧٩ ، وما نتج عنهما من اقرار اعلانات وبرامج عمل تؤكد لنا عزم المجتمع الدولى رفضه للعنصرية ومواصلة السير للقضاء عليها . لقد أدان العالم الفصل العنصرى ليس كجريمة نكراء ضد الانسانية فحسب بل باعتباره كتهديد موجه للسلم والأمن الدوليين أيضا ، ومن هذا الأساس علينا أن ننتقل بجديّة لتكثيف الجهود من أجل استئصال هذا الداء .

السيد إلويا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : منذ عام ١٩٤٦ ، عندما أعلنت الهند شجبتها للسياسة المنصرية لجنوب افريقيا ، فقد وقتت بنما الى جانب البلدان التي بدأت بمحاربة وشجب النظام الكريه للفصل المنصرى . ومنذ ذلك الوقت ، سواء في الأمم المتحدة أو في كل المؤتمرات الدولية ، شاركت بلادى في الجهود التي تهدف الى حفز المجتمع الدولي كي يتخذ قرارا عاسما فيما يتعلق بفرض الاجراءات المتاحة له في اطار من الشرعية ، ومنها العقوبات الاقتصادية لاجبار نظام الأقلية الحاكم للاعتراف بحقوق الأغلبية المطلقة لشعب جنوب افريقيا المحروم من حقوقه .

ان هذا الموقف ، الذى اتخذه منذ فترة طويلة ، يعتبر مصدر ارتياح بحق ، لأننا نشعر بأننا قد أنجزنا ما هو مطلوب منا وعلمنا من أجل أهدافنا الرفيعة . ولكن ليس هذا هو الوقت للتعبير عن رضائنا الذاتى . ليس هذا هو الوقت لكي نعلن أننا كنا أول المكافحين . وبدلا من ذلك ، يجب أن ننظر فيما حققناه ، يجب أن نقيم فاعلية الاجراءات التي اتخذناها ونحاول ايجاد وسائل جديدة للعمل . ان الحقيقة هي كما يلي ، اننا بينما قد حققنا نتائج ايجابية نسبيا ، على جبهات أخرى من الكفاح ضد المنصرية ، فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، حيث تسيطر حكومة بريتوريا وتمارس نفوذها البشع ، فاننا نلاحظ أن جهودنا تصادم بحاجز من المصالح المكتسبة تسمح لأقليات عنصرية بتحدى أغلبية العالم الممثلة هنا .

ولم يمض وقت طويل ، منذ حاول الأمين العام في تقريره حول عمل منظمتنا ، مشيرا الى المشاكل المطهية الخاصة بزمبابوى وناميبيا ، أن يشكو من أن الموقف خطير ، لأنه ليس هناك تسوية حقيقية للمشكلة اذا لم تحترم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بطريقة مرضية ، وانذا لم يتم التعبير بحق عن رغبة أغلبية السكان في شكل حكومة ترغب في اقامتها . واستارد الأمين العام قائلا :

” وما لم يتسن القيام بذلك عما قريب فسيكون ثمة خطر شديد في أن يضيع كل ما تم تحقيقه من تقدم بشأن هذه المسألة في خضم اراقة دماء وفوضى وخراب ، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لأن المنطقة بأسرها ” . (A/34/1,p.7)

وعلاوة على ذلك ، فان تسلل العنصريين الى أقاليم الدول الأخرى بقطار الموت والخراب قد أثبت الحقيقة القائلة بأن نظام جنوب افريقيا يعتبر نفسه في منجى من كل التدابير التي تسعى لا رغامه على احترام حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية . ان هذه الجرائم المتكررة من جانب العنصريين ، سواء في الداخل أو على المستوى الدولي ، لها آثارها المشتركة ولها اسم وحيد هو ، الفصل العنصرى . وليس هناك سبيل للتردد ، ولنقلها صريحة وهي أنه الى أن يتم ارغام حكومة جنوب افريقيا عن طريق عمل دولي للقيام بتغيير جذرى لمجتمعها ولأحقادها العنصرية— ولنظامها الحكومي البشع ، فلا يمكن أن يتحقق السلام والأمن في الجنوب الافريقي . واننا ان نعلن هذه الحقيقة التي لا يناع فيها أحد ، فانه تثار قضية أخرى تتضمن أسئلة عديدة في وقت واحد وهي : كيف أمكن على مدى ٣٣ سنة — منذ أن اتخذنا أول قرار يدين جنوب افريقيا — للحكومة المؤلفة من الأقلية العنصرية أن تبقى في السلطة وأن تزيد من قوتها الى أن أصبحت على وشك تجهيز نفسها بالأسلحة الذرية ، ان لم تكن قد فعلت ذلك من قبل ؟ واننا ان نطرح هذا السؤال ، لا بد أن نضيف أن أغلبية الدول الأعضاء ليست مسؤولة عن كون نظام الفصل العنصرى لا يزال قائما ، ولكن هذا غير صحيح بالنسبة لبعض الدول التي ، خلافا لارادة الجمعية العامة ومجلس الأمن ، والتي باتصالات غير مباشرة وبالتذرع بحجج قانونية تمضي في التعامل مع جنوب افريقيا وتؤيد هذا بصورة ضمنية .

ومن المشين أن نلاحظ أن القرار ( ١٨١ ) ( ١٩٦٣ ) لمجلس الأمن الصادر منذ ١٦ سنة كان يطالب جميع الدول بالعدول عن بيع وشحن الأسلحة وجميع أنواع العتاد والمركبات الحربية لجنوب افريقيا ، وهذا حظر وتحريم قد تأكد ودعم في السنوات ١٩٦٤ ، و ١٩٧٠ ، و ١٩٧٢ ، ورغم ذلك فان جنوب افريقيا قد زادت في قوتها العسكرية .

وفي سنة ١٩٧٦ وبعد مذابح سويتو ومناطق أخرى ، فان مجلس الأمن بالقرار ٣٩٢ ( ١٩٧٦ ) ، الذى شاركت بلادى في اعداده مع بلدك سيدى الرئيس ، قد عبّر عن رفضه للحكومة العنصرية في جنوب افريقيا وندد بها على أساس أنها استعملت العنف ضد الشعب الافريقي— لا بادة هذا الشعب وقتل الأطفال والتلاميذ والطلبة وغيرهم ممن يعارضون التمييز العنصرى . وقد أكد القرار ، من جديد ، أن سياسة الفصل العنصرى ، تعتبر جريمة ضد ضمير وكرامة الانسانية وتمهد بشكل خطير السلم والأمن الدوليين .

وبعد ذلك بسنة ، فان مجلس الأمن بقراره ٤١٧ ( ١٩٧٧ ) ، والذي شاركت فيه بنما مرة أخرى ، طالب حكومة جنوب افريقيا بوضع حد لأعمالها البغيضة والافراج عن المعتقلين السياسيين ووضع حد للعنف دون تمييز ضد مناهضي الفصل العنصرى ، ووضع حد لافتيال المعتقلين وتعذيب المساجين السياسيين ، كما طالب بوضع حد لتدابير الاكراه والتخويف ضد وسائل الاعلام ، والتخلي عن نظام الفصل في التعليم على أساس العنصر ، ووضع حد لسياسة الفصل العنصرى لضمان حكم الأغلبية على أساس العدالة والمساواة . وللبدء في برنامج في هذا الصدد ، فقد طالب مجلس الأمن جميع الحكومات والمنظمات بأن تتخذ جميع التدابير الملائمة لتحقيق هذه الأهداف .

وفي هذه السنة نفسها ، فان مجلس الأمن عملا بالبواب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، اتخذ القرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) وقد شاركت بلادى فيه أيضا . وبمقتضى هذا القرار فرض المجلس حظرا على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا كجزء من جهد لوضع حد لجميع أشكال التعاون العسكري بين نظام بريتوريا ونظام ايان سميث .

ولكن الواقع أن الحكومة العنصرية ، لاتزال في الحكم بفضل التواطؤات الدولية التي تسخر من ارادة الأغلبية الساحقة من أعضاء منظمة الأمم المتحدة .

وأخيرا ، فان الجمعية العامة في قرارها ٣٢ / ١٠٥ ( زاي ) بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣ / ١٨٣ ( هـ ) بتاريخ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، قد طالبت جميع الدول الأعضاء بأن تتخذ التدابير الملائمة لفرض حظر كامل على تصدير البترول الى جنوب افريقيا . وفي القرار الأخير ، وستة أصوات معارضة فقط ، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن الى النظر بصورة عاجلة في فرض حظر الزامي على تصدير البترول ومشتقاته الى جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الجلي أن هذا الحظر على تصدير البترول الى جنوب افريقيا لو أنه نفذ بشكل فعال ، فان هذا سيعبر عن أنه لن يتم التسامح مع موقف النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ويعتقد وقدى أنه لا بد من بذل كل جهد من أجل تنفيذ هذا القرار والتأكيد على أهدافه ، لأن هذا القرار يعتبر بالتأكيد طريقة فعالة لازالة سرطان الفصل العنصرى . ان الذين ينافقون ويقولون لنا ان سكان جنوب افريقيا سوف يعانون من ذلك ، أقول ردا عليهم أنه لن تكون هناك معاناة أكثر من معاناة

الأغلبية الواسعة للأفارقة اليوم الذين لا ينعمون حتى برؤية الأسس ، التي يركز عليها  
التسلط العسكري لفاصبيهم ، تزول ولو بقدر ضئيل .  
اننا ندعو وناشد ونرجو الدول التي تحوز القوة أن تجبر حكومة بريتوريا ، المسؤولة  
عن هذا الوضع الشرير في الجنوب الافريقي ، أن تتخلى عن مفاهيمها الاجتماعية البربرية . وبسبب  
الأكذوبة البغيضة التي تعتنقها الأقلية الحاكمة بسمو جنس على آخر وبسبب الطرق الوحشية التي  
تستخدم فيها هذه القوة وبسبب النظام البغيض للمفصل العنصرى الذى يهدف الى تكريس نفسه .  
فان موقف جنوب افريقيا هو أكثر المواقف شروا في عصرنا .

ومع مرور السنين ، عندما تصبح معاناة شعب جنوب افريقيا ليست أكثر من غبار ذكريات تخلل صفحات التاريخ ، فان المؤرخ سوف يكون من العسير عليه أن يفهم كيف استطاع مثل هذا النظام أن يتواجد في نفس العهد الذى كانت فيه سفن الفضاء المنطلقة من كوكبنا الأرضي تقترب من الأجرام السماوية ، وفي الوقت الذى كانت فيه العلوم في المعامل تحلم أساطير التفوق العنصرى .

ان مواطني البلدان الصغيرة لا حول لهم وهدم لوضع عد للوضع العوشي القائم في افريقيا الجنوبية . ان مواردنا معدودة بحيث لا تسمح لنا بالعمل بصورة فعالة في مجال العقوبات الاقتصادية . لكن خلافا لذلك نستطيع أن نتحد كيد واحدة لنطالب ، بعمق وقوة ، الدول الكبرى بأن توعد جهودها من أجل القضاء النهائي على نظام افريقيا الجنوبية العنصرى .

ان هذه البلدان لو استخدمت الوسائل المتاحة لها فان مصير الفصل العنصرى يكون قد تحدد بسرعة . انها وعدتها التي تمتلك مفتاح الحل . وعندما أقول الحل ، فانني أعني بذلك الحل السلمي ، لأن علا آخر ، وهو العصيان الشعبي ، سوف يكون وشيك الوقوع اذا ما ظلت قرارات الأمم المتحدة حتى الآن هبرا على ورق .

ينبغي ألا نغفل ، كما قال ذلك الأمين العام ، حقيقة امكانية نفاذ القدرة على الصبر في مواجهة الاهانات المفروضة ، وحلم الشعوب الافريقية عندما ينفذ . فاننا حينئذ نرى المقهورين في افريقيا الجنوبية يصممون على أن ينصفوا أنفسهم بأنفسهم ، وحينئذ سوف نسمع الصراخ المعبر عن الآلام ، وسوف نرى وجوها تكفهر من الألم وأيديا تمتد الى السماء .

لا يزال هناك وقت لتفادى هذه الأعمال الفظيعة ، عن طريق الضغوط الاقتصادية والعقوبات القانونية ، وذلك لكي نضع حدا لسلسلة الجرائم التي ترتكبها بريتوريا والتي تمثل وصمة في جبين الانسانية والحضارة الغربية .

اننا نأمل أن ترتفع الأصوات حتى نضمن مصيرا عادلا ولننقذ ملايين البشر الذين يستعبدونهم نظام الفصل العنصرى في القرن العشرين وهو العهد الذى غزا الانسان فيه الفضاء ، والذى يوشك فيه أن يطالع على أسرار الحياة نفسها .

ان بنما تود أن تعلن في الختام أنها تؤيد مطالب مؤتمر القمة الافريقي السادس عشر الذى عقدته منظمة الوحدة الافريقية في مونروفييا ، المقدمة لأمين عام منظمة الوحدة الافريقية وللجنة الخاصة

للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي ضد الفصل العنصرى تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك لتعبئة الرأى العام العالمى لتأييد تهايبق فعال للمعقوبات الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا .  
ان بلادى ترى أيضا أنه قد آن الأوان لتأييد الجهود التي بذلها مؤتمر قمة عدم الانحياز الذى عقد في هافانا لدعم تلك الجبهات حتى يمكن أن نحقق تحرير سكان هذه المنطقة .

السيد يانكوف (بلغاريًا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة السياسة وممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا من المسائل التي أدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ربع قرن أو يزيد . ومع ذلك ، فان التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تتوصل الى نتائج ملموسة ، بل على النقيض من ذلك فان الموقف قد تدهور بشكل خطير ، وهو يطرح الآن تهديدا خطيرا ، ليس فقط على البلدان المجاورة ولكن على المجتمع الدولى بأسره .

ان الفصل العنصرى هو احدى الظواهر الاجتماعية الأكثر بغضا في عصرنا . ان النظام العنصرى في بريتوريا قد أضفى طابعا مؤسسيا على التفرقة العنصرية ، وجعل من العنصرية ركيزة أساسية في الأيدىولوجية الرسمية وفي سياسة الدولة . ان النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى في جنوب افريقيا قائم على التفرقة العنصرية واستغلال السكان للسود الأفارقة . ان الفصل العنصرى في النظرية والتطبيق قد أدانه المجتمع الدولى ، وقد وصفه القانون الدولى بأنه جريمة ضد الانسانية ، وأنه يتنافى والحقوق الثابتة لشعبى ناميبيا وجنوب افريقيا في تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعى .

ان جنوب افريقيا قد تحولت بواسطة الأقلية العنصرية البيضاء الى معسكر اعتقال ضخام للأفارقة السود . ان لون الجلد قد غدا معيارا أساسيا بالنسبة للأغلبية العريضة من السكان التي حرمت من كافة عقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا يحدث في نهاية القرن العشرين . وبالإضافة الى ذلك فان التقارير العديدة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وفريق العمل الخاص التابع للجنة حول حقوق الانسان ، وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ، كلها تؤكد حقيقة أن حياة الشعب الافريقى تتعرض لخطر متواصل .

ومن أجل العمل على استمرار الاستغلال اللانسانى القائم على الفصل العنصرى ، فان النظام العنصرى لجنوب افريقيا قد لجأ الى مهزلة البانتوستانات التي أدانها الرأى العام العالمى .

إن بريتوريا بمساعدة من يتبنونها تبذل قصارى جهدها من أجل استبقاء الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا ، وناميبيا المحتلة بصورة غير شرعية ، في دولة عبودية لأطول فترة ممكنة ، كما تعمل على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية المجاورة . وفي هذا الصدد لا يسعني الا أن أذكر بالاعتداء الأخير من قبل جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا . وهكذا فإنها قد أضرت بالسلم ليس فقط في القارة الافريقية لكن أيضا عبر أنحاء العالم ، وان جنوب افريقيا تواصل تكثيف سياساتها القائمة على الارهاب الجماعي ضد السكان الأصليين .

لكن الرعب والقمع لا يكفيان وحدهما للابقاء على شعب جنوب افريقيا في حالة من العبودية والخضوع .

ان نظام الفصل العنصرى مستمر لأنه يلقى تأييدا كبيرا من قبل دوائر معينة . ويوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى حقيقة التعاون بين بعض الدول الغربية ، ونظام الفصل العنصرى بصورة تتنافى وقرارات الأمم المتحدة . ويشكل ذلك العقبة الكؤود فى طريق استئصال شأفة نظام الفصل العنصرى غير الانساني . لقد عززت كثير من الشركات عبر الوطنية مواقعها الاقتصادية فى هذا البلد . وهى تهتم وتحرض على استمرار النظام العنصرى لأن ظروف التفرقة العنصرية واستبعاد الألبية من سكان جنوب افريقيا يساعد على حصول هذه الشركات على أرباح طائلة . وعلى سبيل المثال ، ووفقا لدراسة أعدت بناء على طلب من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورد ما يلي :  
 " . . . ان حفنة ضئيلة من المصارف عبر الوطنية تقتنى حوالي ثلثي أصول عشرين مصرفا ضخما فى جنوب افريقيا " .  
 وقد ورد فى نفس الدراسة :

" ان فروع المصارف عبر الوطنية فى الجنوب افريقي تعمل على تعبئة الاعتمادات من أجل تعزيز وبناء مؤسسة عسكرية صناعية فى جنوب افريقيا ؛ وان الشركات التجارية المتفرقة عنها تقدم أربعة بلايين راند جنوبى افريقي ، ويتخذ ذلك شكل اعتمادات متعددة للقطاعات المختلفة فى اقتصاد الجنوب افريقي فى ١٩٧٥ فقط " .

و بمساعدة بعض بلدان حلف شمال الاطلسي ، فان نظام جنوب افريقيا قد استطاع أن يبني ترسانة ضخمة للأسلحة فى افريقيا ، وقد تمكن من انتاج الاسلحة النووية الحديثة ، مما أدى الى اقامة جيش ضخم من المرتزقة فى القارة . ونتيجة للمساعدة المستمرة لجنوب افريقيا فانها قد أصبحت تحقق الاكتفاء الذاتى فى مجال الانتاج العسكرى ، وتشكل تهديدا على جيرانها ، وللسلم العالمى أيضا .

ان الموقف فى الجنوب افريقي بأسره يستحق عناية خاصة ، فى ضوء المناورات التى تمارسها دول قريبة معينة لكي تقرر مصير شعوب ناميبيا ، وزمبابوى وجنوب افريقيا ، بصورة تتنافى والمصالح الوطنية لهذه الشعوب .

ان النضال من أجل التحرر الوطنى والاستقلال هو قانون موضوعى من قوانين عصرنا . ولكن الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى لن يتخلوا عن مواقعهم الا اذا اضطروا الى ذلك . ولهذا

فانه من الأهمية بمكان اليوم وأكثر من أى وقت مضى ، أن نعبئ كافة الوسائل والسبل من أجل استئصال شأفة الاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى . ومن الأهمية بمكان ، لا أن نركز مرة أخرى اهتمام الرأى العام العالمى على ظروف الحياة المتدهورة للسواد الأعظم من السكان تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية فحسب . بل ينبغى أن نعزز تضامننا الأدي مع ضحايا الفصل العنصرى ، وان نتخذ تدابير فعالة لتعبئة التأييد لحركات التحرر فى الجنوب الأفريقي ، وتعويض نضالها المشروع من أجل الحصول على الحرية والاستقلال لشعوب ناميبيا وزمبابوى ، وجنوب أفريقيا .

ان الأمم المتحدة ، لزم من طویل ، قد ناشدت انها كافة أشكال التعاون مع جنوب افريقيا . والخطوط التوجيهية التي اتخذت فى هذا الصدد عديدة فى قرارات الجمعية العامة ، وبشكل خاص فى برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى الذى اعتمد خلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ( القرار ٦ / ٣١ با \* ) . وتدعو هذه النصوص الى مقاطعة نظام جنوب افريقيا فى جميع المجالات بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ولا يكفي أن نقول اننا ضد الفصل العنصرى . لقد أدانت الأمم المتحدة الفصل العنصرى منذ سنوات عديدة ، ومع ذلك فان الفصل العنصرى مايزال قائما . ان نظام بريتوريا لن يعدل طواعية ، عن سياسته العنصرية بل لابد من اجباره على أن يفعل ذلك من خلال ممارسة الضغوط الدائبة والمستمرة من قبل المجتمع الدولي ، ومن خلال النضال داخل البلد . وقد حان الوقت من أجل اتخاذ تدابير فعالة ، بما فى ذلك العقوبات التي ينبغى أن يفرضها مجلس الأمن لوقف كل تعاون مع النظام العنصرى لبريتوريا وعزله تماما .

وفى الختام ، أود أن أكرر الموقف الحازم لجمهورية بلغاريا الشعبية فى الدفاع عن حق تقرير المصير واستقلال الشعوب ، وفى مواجهة التفرقة العنصرية والفصل العنصرى . ان الاعلان الخاص الذى اعتمده الجمعية الوطنية البلغارية فى ٥ تموز/ يولييه ١٩٧٨ قد أكد ، بين أمور أخرى ، ما يلي :  
” تمسكا بسياسته المبهمة الرامية الى تأييد نضال الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، فان جمهورية بلغاريا الشعبية كعضو فى المنظومة الاشتراكية قدمت وسوف تواصل تقديم المساعدة والدعم لحركات التحرر الوطنى فى الجنوب الأفريقي فسبى

نضالها العادل والمشروع للتحرك من برنقة العبودية الاستعمارية ، ومن أجل الحرية والاستقلال .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية الى برنامج عملنا خلال الأيام القليلة القادمة أود أن أحيطكم أنه لمواصلة بحث البند ٢٨ بشأن سياسة الفصل العنصرى فان لدينا ٢٧ متحدثا سجلوا أسماءهم ليوم الغد و ٤٤ متحدثا ليوم الخميس . ونظرا لأنه من المقرر أن يتم تقديم مشروعات القرارات صباح يوم الجمعة ، فانني أعتزم أن أفلق قائمة المتحدثين في المناقشة العامة مساء يوم الخميس . وهذا يعني بالطبع أن أمانا يومين حافلين بالعمل . ومن البديهي ، اننا اذا شرعنا في جلساتنا دائما بعد الوقت المحدد لها بسبب عدم توفر النصاب القانوني ، فاننا سوف نرفع جلساتنا بنفس القدر من التأخير كل مساء ومع الأسف ، فان هذا سوف يضطر الكثيرين من المتحدثين أن يأخذوا الكلمة في ساعة متأخرة جدا .

انني آسف ان أننا لم نتمكن من وضع برنامجنا لارضاء عدد كبير من الوفود . ولكن ، كما سبق أن أوضحت ، فان أمانا جدول أعمال فزير جدا في الجمعية هذه السنة . وفي الواقع ، نحن نجد صعوبة في ايجاد مجال لطرق كل بنود جدول الأعمال التي يجب علينا أن ننتهي من بحثها في الجدول الزمني المقرر لهذه الدورة . ولذلك ، عليّ مرة أخرى أن ألح على ضرورة أن نستفل - الى أقصى حد ممكن - الوقت المتاح لنا ، وانني على يقين من أنني أستطيع أن أعول على تعاونكم وتفهمكم . ومما لا شك فيه أننا نستطيع أن نجعل أعمالنا أكثر سهولة اذا ما حرصنا على افتتاح جلساتنا في الوقت المحدد لها تماما .

وقبل رفع الجلسة ، أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتحدثين في المناقشة بشأن هذا البند سوف تقفل فدا ، الأربعاء ٧ من تشرين الثاني / نوفمبر الساعة الثانية عشرة ظهرا .

رفعت الجلسة الساعة . ٤ / ٥